المطلب الرابع.
طريقة المسح الاجتماعي .

تختلف هذه الطريقة عن الطرق السابقة لها ، من حيث تركيزها على دراسة الظاهرة الاجرامية من خلال البحث في أدلتها والاثار الناجمة عنها ووسائل ارتكابها ، فضلاً عن دراسة حالة الفرد الاجتماعية من خلال الاعتماد على المعلومات التي يقر بها الفرد محل المسح مباشرةٍ أو عن طريق الاجابة على النماذج المعدة من قبل الباحث مسبقاً وقبل الخوض في طريقة المسح الاجتماعي . وتتميز دراسة المسح الاجتماعي بأنها دراسة وصفية حقيقية لا تخضع للتحليل أو لاستنتاج ، و إنما يتم تفسير السلوك الإجرامي الخاص بالعينة من خلال الاعتماد على المعلومات الواردة في نماذج المسح الاجتماعي أو على المعلومات التي تم تجميعها من خلال الدراسة البيئة التي اجراها الباحث على المحل الذي تنتشر في الجريمة، مما تتطلب هذه الطريقة من الباحث الاتصال المباشر مع المجرم أو البيئة المتعلقة بالإجرام ، وعليه سنخصص هذا المطلب للبحث في طريقة المسح الاجتماعي من خلال تقسيمه إلى فرعين ، نخصص **الفرع الأول** للبحث في مفهوم المسح الاجتماعي ، **والفرع الثاني** لأساليب المسح الاجتماعي .

الفرع الأول .
مفهوم المسح الاجتماعي .

يقصد بالمسح الاجتماعي بأنه: دراسة وصفية لظاهرة اجتماعية أو لفرد من الأفراد وتسجيلها كما هي بدون أي تبديل أو تغيير أو تعديل ، ومن دون أي تفسير أو تحليل [1] . وقد عرف المسح الاجتماعي بأنه " تعبير يقصد به جمع الحقائق عن ظاهرة اجتماعية معينة ، سواء تعلقت بالوقائع أو الأفراد

([1]) د. عمر الفارق الحسيني ، علم الإجرام وعلم العقاب ، المستوى الأول – فصل دراسي أول – كود (١١٤) ،طبعة خاصة ببرنامج الدراسات القانونية بشعبة التعليم المفتوح ، ٢٠١١ ، ص ٢٥.

، و ذلك عن طريق المقابلة أو الاستبيان أو دراسة الحالة أو غير ذلك من وسائل البحث الاجتماعي " [1] .

الفرع الثاني .

أساليب المسح الاجتماعي

لطريقة المسح الاجتماعي أسلوبين مختلفين يمكن من خلالهما الحصول على المعلومات التي تتعلق بالعينة محل الدراسة ، إذ يمكن للباحث استخدام الاسلوب الذي يراه مناسباً للحصول على المعلومات الحقيقية عن الأسباب الخاصة بالظاهرة الإجرامية ، والعوامل الدافعة إلى السلوك الإجرامي، لتكون نتائج تفسيره صحيحة ومطابقة للواقع الاجتماعي وعليه سنبين أساليب المسح الاجتماعي في فقرتين ، إذ سنخصص **الفقرة الأولى** : لأسلوب النموذج القانوني ، و **الفقرة الثانية** : لأسلوب دراسة البيئة وكالآتي :-

أولاً : أسلوب النموذج الاستجوابي .

يتضمن هذا الأسلوب نموذجاً يتم أعداده مسبقاً من قبل الباحث ، يحتوي على مجموعة من الاسئلة الخاصة التي تتعلق بشؤون الأفراد الشخصية ، يتم توزيعها على العينة الضابطة التي اختارها الباحث من ضمن المناطق التي ينتشر فيها بوادر الإجرام ، يعتمد الباحث على تلك الإجابات للكشف عن العلاقة التي تربط الظاهرة الإجرامية ، بالعوامل المختلفة التي تم ذكرها في الاجابات ، فقد تتعلق الاجابة بالعوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية أو الثقافية وغيرها من العوامل التي لها علاقة بالظاهرة الإجرامية المستشرية في المجتمع ، فيقوم الباحث بعد جمع تلك الاجابات ؛ البحث في العوامل المختلفة المذكورة لمعرفة العلاقة التي تربطها بالظاهرة الإجرامية ، للتثبت من وجود تلك العلاقة أو نفيها في حالة ما إذا اتثبت بأن هناك عوامل أخرى غير ما تم ذكره في الاجابات تكون هي

([1]) د. جلال ثروت ، مرجع سابق ، ص ٤٩.

السبب المباشر المؤدي إلى انتشار الظاهرة الإجرامية . كما يستفاد من تلك الإجابات في التعرف على الوضع العام السائد في المنطقة التي تم اختيارها للتعرف على أسباب انتشار الجرائم فيها ، وتختلف الجرائم باختلاف الاسباب الدافعة لها ، فقد يكون الفقر والبطالة وعدم مراعاة الطبقات الاجتماعية الكادحة وعدم توفير الاحتياجات اللازمة لها ، أسباباً لانتشار جرائم السرقة في منطقة ما ، وقد يكون عامل الإهمال الصادر من الجهات المعنية بتوفير الخدمات الضرورية للشعب سبباً لانتشار جرائم التجمهر والتخريب والاتلاف للممتلكات العامة ، وبصرف النظر عن كونها تعبر عن مستوى التخلف المسيطر على تصرفات وسلوكيات المخربين ، إلا أن عامل الاهمال قد دفعهم إلى ارتكاب السلوكيات غير القانونية . فضلاً عن عوامل الصراعات والنزاعات الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية التي قد تكون سبباً في انتشار جرائم الضرب والقتل وخيانة الأمانة وغيرها من الجرائم التي ترتبط بهذه العوامل .

وعليه فأن الهدف الذي يسعى إلى تحقيق الباحث من خلال اتباع أسلوب النموذج القانوني ، التوصل إلى حقيقة الأسباب التي ترتبط بالظاهرة الإجرامية محل الدراسة ، إلا أنه يعاب على هذا الاسلوب بأنه :-

١- لا يقدم معلومات دقيقة عن العوامل أو الاسباب المنشئة للجريمة ، لأن الاجابات المقدمة من المجرمين تكون محلاً للشك ، لابتعادها عن مبدأي الصدقة والصراحة اللذان لابد من اقتران الإجابات بهما ، بالإضافة لذلك قد يمتنع المجرم عن الاجابة على جميع الأسئلة الواردة في النموذج الاستجوابي ، لكونه لا يبغي البوح عن المعلومات الخاصة بها لخصوصياته ، أو لأنها قد تعرضه للمسؤولية الجزائية ؛ لكونها قد توفر الدليل ضده ، فضلاً عن ذلك فأن هذه النماذج لا تشمل المجرمين غير المتعلمين لعدم تمكنهم من الإجابة عليها ، إلا في حالة ما إذا تمت الاستعانة بغيرهم للإجابة عنها وهذا أمر يندر تحققه لتعلق الإجابة بخصوصيات المجرم التي لا يبغي اطلاع الغير عليها .

٢- يتم تحديد الاجابات في ضوء الاسئلة التي يتضمنها النموذج الاستجوابي والتي بطبيعتها تعبر عن أفكار الباحث المفترضة مسبقاً ، والتي يحاول أثباتها

من خلال تلك الأجوبة ، مما يدفعه ذلك إلى تفسير تلك الاجوبة بحسب ما يراه مناسباً لأفكاره ، وقد يستبد الباحث برأيه ، لإثبات أفكاره المفترضة التي كونها عن الظاهرة الإجرامية ، ومن دون أن يأخذ بعين الآراء المعارضة التي طرحت بخصوص تفسير الظاهرة الإجرامية ذاتها ، نظراً لأن هذه النماذج تختلف من باحث لأخر **مما يجعل نتائجها متباينة ومختلفة** .

ثانياً : دراسة البيئة : المسح الايكولوجي : ويقصد به تجميع الحقائق عن العوامل الاجتماعية السائدة البيئة الاجتماعية ، والتي لها تأثيراً على سلوكيات الأفراد القاطنين فيها ، وعليه فأن وظيفة المسح الايكولوجي تتمحور حول دراسة العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انتشار الجرائم في الوسط الاجتماعي ، على سبيل المثال يتم دراسة حالات التشرد والتسول و الإدمان المنشرة في البيئة الاجتماعية ؛ وتجميع المعلومات عنها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها ، من خلال تقسيم تلك البيئة إلى عدة أقسام ، يحدد لكل قسم منها نوع معين من العوامل الاجتماعية ، للكشف عن درجة تأثير ذلك العامل على سلوكيات الأفراد ، و ما هي علاقته بانتشار الظاهرة الاجرامية في تلك البيئة .

المطلب الخامس .
طريقة الملاحظة .

إن الهدف من الملاحظة تتبع المجرم و مراقبته أو ملاحقته بغية الكشف عن سلوكياته الإجرامية ، و بيان الأسباب المؤدية إليها وللملاحظة نوعين وهما الملاحظة البسيطة والملاحظة المنظمة ، والتي من شأنها تمكين الباحث من الحصول على المعلومات عن المجرمين الخاضعين للملاحظة ، و أن لكل نوع من أنواع الملاحظة مميزات ، وتقابلها عيوب ، وعليه ومن أجل الخوض في التفصيلات التي تحتويها الملاحظة ، سنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع ، إذ نخصص **الفرع الأول** لمفهوم الملاحظة ، **والفرع الثاني** لمزاياها وعيوبها ، **والفرع الثالث** لأنواعها ، وكالآتي :-

الفرع الأول .
مفهوم الملاحظة .

يقصد بالملاحظة : المشاهدة الدقيقة لظاهرة من الظواهر بعد الاستعانة بالأجهزة والآلات و الوسائل التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة ، ولا يتم التوصل إلى الحقيقية بمجرد التسجيل السلبي للوقائع المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة ، و إنما لابد من بذل الجهد العقلي من أجل الكشف عن العوامل الخفية التي قد تكون مرتبطة بالظاهرة المدروسة.

الفرع الثاني .
مزايا وعيوب الملاحظة .

تؤدي الملاحظة دوراً كبيراً ؛في تمكن الباحث من الحصول على المعلومات الخاصة بمرتكبي الجرائم ، لتسهيل عملية إلقاء القبض عليهم ، وبالمقابل عليها عيوب تقلل من شأن مميزاتها ، وعليه سنخصص هذا الفرع للبحث في مزايا وعيوب طريقة الملاحظة في فقرتين ، سنخصص الفقرة الأولى لمزاياها ، والفقرة الثانية : لعيوبها ، وكالآتي :-

أولاً : المزايا: -

* الملاحظة : هي عبارة عن تحليل و تنسيق وربط واستنتاج ، لذا تبرز اهميتها في العلوم الجنائية لمراقبة سلوك وتصرفات الاحداث والمجرمين المصابين بمرض عقلي أو نفسي . إذ يمكن من خلال الملاحظة التوصل إلى بعض القواعد التي يمكن الاستعانة بها لتفسير السلوك الإجرامي[1] .

([1]) د. سليمان عبد المنعم ، علم الإجرام والجزاء ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٦.

ثانياً :-العيوب :-

*وجوب الحذر و الانتباه والتركيز في كافة الاتجاهات التي تم استخدام طريقة الملاحظة فيها، لتثبيت كل ما تم ملاحظته أثناء الدراسة للظاهرة محل البحث.

* يجب أن تتوافر في الباحث العديد من الصفات أهمها **الموضوعية** عند التقييم للنتائج المستخلصة من الدراسة و أن يكون متجرداً من نظرته فيما يتعلق بالظاهرة محل الدراسة ، وأن يكون لديه قدر كافٍ من المعلومات والخبرة لتوظيفها في الاتجاه الصحيح عند البحث في الظاهرة محل الدراسة .

أما بالنسبة لأنواع الملاحظة فإنها على **نوعين** هما :-

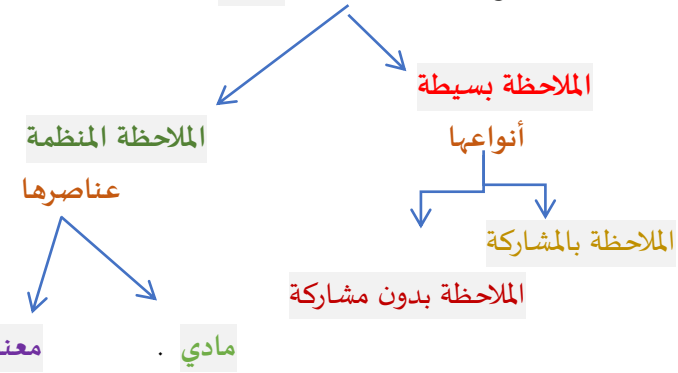

١- **الملاحظة البسيطة** :- والتي تتحقق من خلال الاطلاع أو الاستماع إلى العينة محل النظر أو الدراسة ، ومن دون البحث في وسائل فنية أخرى فهي تعتمد على التحليل والرصد والتعميم .

*** و للملاحظة البسيطة نوعان ايضاً هما :-**

أ- الملاحظة بالمشاركة :- والتي تتحقق عن طريق العلاقة الرصينة ما بين الباحث والاشخاص محل البحث بصورة تمكنه من تحقيق الاهداف التي يبتغيها من خلال تلك العلاقة والتي لا يستطيع تحقيقها لولا تلك العلاقة الرصينة التي كونها مع الجماعة محل الدراسة . وبهذه الطريقة يستطيع الباحث الوصول إلى النتائج الحقيقية والصادقة نظراً للثقة المتبادلة ما بين الطرفين وهما الباحث والجماعة ؛ إلا أن هذا النوع من الملاحظات قد تعرض للانتقادات وهي :-

١- يقتصر موضوع الملاحظة على مجموعة محددة من الأفراد ، أو أنه يقتصر على البعض من النشاطات الفردية الخاضعة للدراسة و التحليل ، ما يجعل تفسير السلوك الإجرامي ناقصاً ؛ لعدم خضوع النشاطات الأخرى ، والأفراد للدراسة والتحليل، وهذا بدوره يثير الشك بعدم دقة التفسير الذي توصل إليه الباحث الملاحظ ، فلا يمكن الاعتماد على تلك النتائج باعتبارها وسيلة لتفسير السلوك الإجرامي محل البحث باعتباره سبباً مؤدياً إلى انتشار الظاهرة الإجرامية في المجتمع .

٢- ينصب جهد الباحث على جماعة محددة من الأفراد ؛ وليس جميعهم مما يترتب على ما تقدم بأنه من غير الممكن تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة .

٣- يثار بخصوص تطبيق المشاركة صعوبة كبيرة ، فهي تتطلب أن يقوم الملاحظ بارتكاب نشاط إجرامي مع زملائه ليتمكن من تحقيق أفضل النتائج أما إذا وصل دوره إلى حد الشروع ، فسيفشل في إنجاز مهمته ؛ في الحصول على الحقائق المهمة التي تمكنه من تحليل الظاهرة الإجرامية (محل الملاحظة) تحليلاً دقيقاً ، فعليه لكي يكون ناجحاً في تنفيذ مهمته أن يعايش الجناة وبجميع ظروفهم ، مما جعل ذلك نطاق الملاحظة مقتصراً للكشف عن جرائم تهريب المخدرات وغيرها من الجرائم التي يمكن اكتشافها من دون ارتكاب جريمة .

* **أما بالنسبة لمزايا هذه الطريقة** : على الرغم من الصعوبات التي قد تعترض طريق الملاحظة فأنها إذا ما طبقت على أتم وجه فأنها ستعطي مؤشراً حقيقاً وتحليلاً صادقاً عن الظاهرة الإجرامية ، لأن المجرمين لا يتصرفون بشكلٍ صحيح داخل المؤسسات العقابية والسجون ، ومن أجل فهمهم على حقيقتهم فلابد من معايشتهم للتعرف عليهم خارج تلك المؤسسات ومشاركتهم في أفراحهم واحزانهم . ما يؤدي هذا الاسلوب إلى شمول الاشخاص الفارين من العدالة فضلاً عن المجرمين المقبوض عليهم ، لأن المجرمين نتيجة لثقتهم بالملاحظ فسيتصرف بتلقائية وعفوية من دون تصنع بعكس الحال فيما لو كانوا أمام الجهات الرسمية .

أ- **الملاحظة بدون مشاركة** :- والتي تتحقق من خلال أفهام الجماعة محل الدراسة بدور الملاحظ ومهمته قبل البدء بها، ومن دون أن يشاركهم بأي دور ، و أنما يكتفي بتأليف علاقة متينة بينه وبين أفراد الجماعة محل الدراسة .

يتميز هذا النوع من أسلوب الملاحظة بدون مشاركة بالإيجابيات الآتية :-

* يعطي للباحث (الملاحظ) قدراً من الحرية أكبر من النوع السابق ، إذ أنه يمنح الباحث فرصة الالتقاء بأفراد المجموعة الضابطة الذين تم اختيارهم لإجراء الملاحظة عليه ، ،إلا أن مصداقية النتائج المستخلصة من هذا الأسلوب تعتمد وبشكلٍ كبير على مقدار الثقة التي يحصل عليها الباحث ؛من المجرمين محل الدراسة (عينة البحث) . والتي تعتمد بشكلٍ أساس على أسلوب الملاحظ وقدرته ؛ على أقناع الأفراد بأهمية الدراسة التي يبغي إجراؤها عليهم ، ومن دون أي خطر أو ضرر قد يلحق بهم من جراء تلك الدراسة .

١- يجنب هذا الأسلوب الباحث ؛ الكثير من الاشكالات التي قد يتعرض لها الملاحظ المشارك عند اندماجه و اختلاطه مع المجرمين .

٢- يمتع هذا الأسلوب الباحث بحرية ؛ تمكنه من تسجيل التصرفات التي يلاحظها ويرى بأنه ضرورية في تحليل الظاهرة محل البحث .

أما بالنسبة لعيوب الملاحظة من دون مشاركة فتتمثل بالآتي :-

١- لا تمكن الباحث من مشاهدة الحوادث بصورة متسلسلة ، ما يؤثر ذلك على دقة التحليل وجودة النتائج المستخلصة من الدراسة

ثانياً : الملاحظة المنظمة :- تتكون الملاحظة المنظمة من عنصرين هما مادي وعنوي هما :-

١- يتمثل **العنصر المعنوي** : بالجهد المبذول من قبل الملاحظ في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة لتحليلها وفهم مضمونها وحقيقة نشوئها .

٢- يتمثل **العنصر المادي** :بالآلات والاجهزة والوسائل المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات الخاص بالظاهرة محل الدراسة والتي تتمثل بالاستمارات والنماذج والاختبارات واجهزة التصوير والتسجيل والتحاليل

الطبيــة و أجهــزة الــرادار و أجهــزة المراقبــة لتحديــد مكــان ارتكــاب الجريمــة وطريقــة ارتكابهــا ، وغيرهــا مــن الوســائل التي تقيــد في تحقيــق الاهــداف التي يبتغي الباحث تحقيقها من جراء استخدامه لأسلوب الملاحظة .

د. نورس الربيعي